الدقباسي مترئساً جانباً من الجلسة

جانب من جلسة الأمس

المجلس وافق على توصية نيابية بإعادة النظر في المستفيدين من مكافآت «كورونا» ليشمل كل من عمل خلال الأزمة

الخالد: نحن نتعامل بكثير من الشفافية والحكومة جاهزة لمناقشة إجراءاتها

■ الحريص: الحكومة لم تغلق المطار فما حصل هو منع دخول الوافدين من دول موبوءة فقط

■ عاشور: نستغرب التعامل مع أزمة «كورونا» بصورة غير واضحة..هذا يفقدنا الثقة في الحكومة

الوزير الحريص متحدثاً خلال الجلسة

مداخلة الدمخي

■ الدقباسي: بدون إصلاح النظام الانتخابي بالكامل فإن الفساد سيستمر في ظل تجاهل مناطق سكنية

■ الدمخي: تحديد منهجية واضحة للجلسات في ظل «كورونا» حتى لا تصبح الأمور وفق المزاج السياسي

■ الدلال: الكثير من المشاكل وقضايا الفساد التي نواجهها سببها سوء اختيار وتعيين القياديين في الدولة

■ الفضل: يا سمو الرئيس أعد النظر في الفريق الاقتصادي داخل مجلس الوزراء فنحن على شفا حفرة

دول الخليج طبقت رسوم الاتفاقية الخليجية التي علق مجلس الوزراء القبول بها بسبب أنها قد تؤثر على زيادة أسعار البناء.

الوثيقة الاقتصادية ليست قابلة للتطبيق وأن أسهل بند فيها قد يستغرق لدراسته 6 أشهر على الأقل وأنها أرسلت إلى مجلس الوزراء بأرقام تقديرية، مؤكدًا ضرورة مشاركة مجلس الأمة في هذه الإجراءات.

المناقلات المالية بين البنود مشروعة ويصدر بها قرار من وزارة المالية التي تدرس طلبات الجهات الحكومية وقد ترفضها أو توافق عليها.

هذا القرار يدرس باستمرار من قبل مجلس الوزراء وهناك إجراءات تتخذها وزارة المالية من خلال فرق عمل لعبور هذه الأزمة.

الدين العام قدم في 2017 ونوقش في مجلس الأمة حينذاك وتمت إضافة تعديلات مهمة وأن الحكومة استجابت لتلك التعديلات وتم تضمينها في مشروع حكومي وأحيل إلى المجلس.

الدين العام بشقيه السندات والصكوك إحدى الأدوات المقترحة ضمن مجموعة من المقترحات من أجل توفير السيولة وهو نظام متبع في كثير من الدول.

هناك تعاونا كبيرًا بين وزارة المالية ولجنة الميزانيات البرلمانية، وأن 66 جهة حكومية تشترك مع الوزارة في تنمية الإيرادات غير النفطية. الوزارة على عاتقها تحديد سقف تقديرات الميزانية آخذة في الاعتبار تخفيض المصروفات التي لا تؤثر على الخدمات العامة التي تقدمها الجهات.

الوزارة سلكت أكثر من مسار لجعل قروض الاستبدال وفقًا للشريعة الإسلامية وتمت مخاطبة إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف بالمستجدات التي قدمتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإصدار فتوى جديدة عوضاً عن فتوى عام 2010 وصدرت الفتوى بذات المحتوى السابق.

تمت مخاطبة الجهات الحكومية لتوريد الأرباح المحتجزة لديها وتم تحويل الميزانيات بدون أي حفظ للأرباح في تلك الجهات، مؤكدًا أن هناك محاولات عديدة لخفض حساب العهد.

ليس وراء مشروع استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد، والبنك المركزي قام بتكليف مكتب متخصص بإجراء دراسة على أثر الإستحواذ.

وفقًا لدراسة سابقة كانت كل المؤشرات إيجابية لعملية الاندماج ولكن بسبب جائحة كورونا طلبت إعادة الدراسة من منطلق الحرص على المال العام.

نثمن دور وحدة التحريات المالية تجاه العديد من الملفات والقضايا الواردة بالاستجواب واتخاذها للإجراءات وفقًا للأطر التشريعية.

وبشأن صندوق الموانئ الوزارة تعمل مع وزارة التجارة لاسترجاع الأموال وما زالت الجهود مستمرة في هذا الجانب، مؤكدًا أن البنوك قامت بدورها بشأن قضية الصندوق الماليزي منذ عام ٢٠١٦.

وفيما يخص النصب العقاري فوحدة التحريات اتخذت إجراءات وفق الأطر القانونية، وما تم عرضه على مجلس الوزراء هو البلاغ وليس تقرير الاشتباه ولم يتم اطلاع أحد عليه سوى النيابة العامة.

الوحدة تقدمت بتقريرها بشأن المعاملات المالية للأشخاص المشتبه بهم بعمليات غسيل الأموال وصدر قرار بالحجز على أموالهم من قبل النائب العام.

الوزير الشيتان ينهي مرافعته.

العدساني يعقب على ردود وزير المالية:

براك الشيتان حرام يكون وزير مالية الكويت ، فهو لا يفرق بين الميزانية والوثيقة الاقتصادية.

وأضاف إن إجراءات وزير المالية براك الشيتان تؤثر على المواطن من خلال ارتفاع أسعار الخدمات وزيادة الرسوم ورفع الدعوم والمساس برواتب المواطنين.

.. الوزير أكد ضرورة إقرار ضريبة القيمة المضافة بينما الدول الكبرى خفضت الضرائب لديها وبالتالي فهو يسير عكس سير التوجه الاقتصادي العالمي.

كل إجابات الوزير على محاور الاستجواب غير صحيحة، مشيرًا إلى أنه استنزف الاحتياطي العام، ولا يفرق بين الميزانية والحساب الختامي، ولا بين تبادل الأصول والشراء لأن الشراء لا يتم إلا بقانون.

وحدة التحريات المالية لم تسلمت كامل المبلغ وهو غير صحيح ولم يقم بالمتابعة، معتبرًا أن كل ما قاله في ردوده تنصل من المسؤولية.

الوزير يطلب فتاوي كي يجعل الاستبدال حلالاً وأنه سبق له أن صوت ضد الاستبدال وفق الشريعة الإسلامية، مستنكرًا تجميد الترقيات المستحقة للموظفين.

– الرئيس الغانم يرفع الجلسة للصلاة.

الشيتان يرد على تعقيب العدساني:

الوثيقة الاقتصادية تساهم بمعالجة الميزانية بتخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات، والضريبة قانون موجود في مجلس الأمة وتأخرت الحكومة بتطبيقه نتيجة لعدم اقراره من مجلس الأمة.

أنا أعمل من أجل حماية الاموال العامة وإذا كانت هناك شبهة فساد حول قيام التأمينات بشراء أسهم بإحدى شركات الطيران الوطنية في وقت غير مناسب، فسوف يستكمل الاجراءات بإحالة البلاغ للنيابة العامة.

وفيما يتعلق بالشراء والتبادل بين صندوق الأجيال القادمة من الاحتياطي العام، فوفقا لتأكيد المختصين هو اجراء سليم، كما أن البلاغ المقدم بشأن الصندوق الماليزي مكون من ١٥٠ صفحة وليس ٧ صفحات.

الوثيقة الاقتصادية تساهم في معالجة الميزانية بتخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات، وما تزال تحت الدراسة ولن تمس جيب المواطن والموظفين.

التصنيف الائتماني للكويت لم ينخفض بل إن النظرة اصبحت سلبية غير مستقرة مع ثبات التصنيف وأن التأثير الاقتصادي العالمي واضح على كل الدول وهذا الامر لا يعيب إذا تم اتخاذ الاجراءات المناسبة.

طلب هيئة الفتوى والتشريع فيما يخص الاستبدال أمر مهم، وأن التصويت الذي تم بشأنه هو تقليل الضرر وهذا مبدأ شرعي.

وفيما يخص صفقة الإيرباص فمجلس الأمة شكل لجنة تحقيق برلمانية وانه حضر 8 اجتماعات للجنة وتم تزويدها بكل البيانات والمستندات.

راكان النصف «مؤيد للاستجواب»: هذا استجواب سياسي يتطلب وجود وزير دولة قادر على مواجهة الظروف الاستثنائية.

الوزير السابق نايف الحجرف أعطوه مهلة حتى «قبل مغيب الشمس» أما الشيتان فيريدون اعطاءه 4 أشهر.

بدر الملا «معارض للاستجواب»: أخشى ان يكون تعاملنا مع الادوات الدستورية ذريعة لمن يريد تعديل الدستور.

الرئيس الغانم : النواب مبارك الحجرف ورياض العدساني وراكان النصف وعمر الطبطبائي وصفاء الهاشم وصالح عاشور الصالح وخالد الشطي واحمد الفضل وصلاح خورشيد ..تقدموا بطلب طرح الثقة بوزير المالية

الرئيس الغانم يرفع الجلسة إلى التاسعة من صباح اليوم

عاشور يدلي بدلوه

.. والدلال

الجمهور الحضور